



العلاقات العراقية - الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وآفاق المستقبل

د. فواز موفق ذنون

مدرس / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية / مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهدت العلاقات العراقية الأردنية فترة الاحتلال الأمريكي للعراق تطورا ملحوظا، أسهم في تطورها العديد من المعطيات السياسية، الأمر الذي دفع بالمراقبين والمحللين السياسيين إلى ترقب ماستؤول إليه تلك العلاقات في ظل مخاوف من وجود ملفات سياسية أخذت بالبروز مع انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن هذه الملفات، الملف الأمني الذي اخذ يؤرق صناع القرار في كلا البلدين اللذان يسعيان إلى العبور بعلاقاتهما نحو مزيد من التطور والتعاون للمحافظة على الأمن والاستقرار مما يشكل بالتالي عمقا إستراتيجيا للعراق والأردن على حد سواء.

المقدمة

تتطلق عملية استشراف مسار أي علاقات سياسية بين بلدين، على طبيعة العلاقات القائمة، والقدرة على ربطها بالماضي المشترك لتتزامن مع الحاضر وتحدياته، ومن ثم النظر إلى استقراء مستقبل تلك العلاقات. وفي ضوء ذلك، فأن الحديث عن مستقبل العلاقات العراقية-الأردنية ذو خصوصية معينة، ذلك إن تلك العلاقات رسمتها المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية لتشكل عمقا إستراتيجيا لكلا البلدين على مدى عقود طويلة من الزمن والتي بدورها ستعمل على إيجاد معززات لتلك العلاقات في المستقبل القريب.



تلقى هذه الدراسة الضوء على مستقبل هذه العلاقات بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، من خلال قراءتنا لأبرز الملفات التي ستطرح نفسها بقوة على صانعي القرار العراقي والأردني على حد سواء.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية : تناولنا في المحور الأول الأردن والقضية العراقية - والتي ركزنا فيها على ابرز المواقف الأردنية من تطورات الحرب الأمريكية على العراق طيلة تلك الفترة، فيما جاء المحور الثاني ليعالج العلاقات العراقية - الأردنية طيلة فترة الوجود الأمريكي في العراق - ، أما المحور الثالث والأخير والذي خصصناه لاستشراف مستقبل العلاقات بين العراق والأردن شارحين فيه عوامل التقارب والتباعد التي تؤثر في مستقبل هذه العلاقات واثر الانسحاب الأمريكي على مستقبل العلاقات بين البلدين.

أولاً: الأردن والقضية العراقية - - العلاقات العراقية الأردنية في ضوء أزمة وحرب الخليج الثانية -

شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً واجه الأنظمة السياسية العربية وأثبتت مدى التباين في الرؤى والمصالح السياسية لتلك الأنظمة في معالجة الأزمات العربية ووضعها في الإطار المناسب لها.

ومثلما شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً للأنظمة السياسية العربية كانت كذلك اختباراً لمدى قوة العلاقات العراقية الأردنية ومدى قدرة كلا البلدين في الحفاظ على مستوى علاقاتهما بغض النظر عن التحديات والظروف السياسية التي يواجهونها إقليمياً ودولياً.

وهذا ما ينطبق بشكل أساسي على الأردن الذي اختار أن يكون بجانب العراق (سياسياً) في تلك الأزمة بحثاً عن مصالحه الحيوية مع جاره الشرقي وخاصة مصالحه الاقتصادية. ومن هذا المنطلق ومنذ اندلاع الأزمة سعى



الأردن نحو التحرك دبلوماسياً لإنهاء الأزمة وكان هذا المسعى حسب ما تؤكدته القيادة الأردنية جزءاً من سياستها التي كانت ترى وجوب إعادة العلاقات بين أعضاء الأسرة العربية والذي لن يتحقق من خلال إنكار وجود سياسات متباينة ووجهات نظر مختلفة بل الأخذ بالرد في تلك السياسات وتلك الوجهات وصولاً إلى الأخطاء وتشخيصها والعمل على تحاشيها في المستقبل^(١).

وعلى هذا الأساس كانت هناك عدة عوامل جعلت الأردن يلعب دوراً نشطاً في جميع مراحل أزمة الخليج الثانية وهي:-
أ- موقعه الجغرافي.

ب-علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوثيقة مع كل من العراق والكويت ودول الخليج الأخرى.

ج- إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع بين العراق والأردن ومصر واليمن، والذي ترأسه الملك حسين عام ١٩٩٠ وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس وكان من الطبيعي أن يؤدي الأردن دوراً دبلوماسياً نشطاً في محاولة منه لتلافي وقوع الحرب بين بلدان تربطه بهم علاقات مشتركة^(٢).

وقد انطلق الأردن في موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية من منطلقين أساسيين، أولهما: هو عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومواصلة الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، وثانيهما: التحرك عربياً ودولياً نحو إيجاد حل دبلوماسي للآزمة بما يضمن تجنب دول وشعوب المنطقة ويلات الحرب^(٣).
وحيث أن المنطلق الأول قد تحقق من خلال استمرار الأردن الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، فإن المنطلق الثاني لم يستطع الأردن من تحقيقه، فعلى الرغم من زيارات الملك حسين المتكررة إلى العراق وإلى الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة فترة الأزمة إلا أن جميع جهوده باءت بالفشل بسبب إصرار أطراف النزاع بمواقفهم المتشددة وهذا ما أوضحه الأردن لاحقاً بعد



اندلاع الحرب في كانون الثاني/يناير عندما أكد أن مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة واجهت الفشل من أطراف عديدة كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية^(٤).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية في شباط/فبراير دعا الملك حسين إلى تجاوز آثار حرب الخليج، وحول علاقة بلاده مع العراق في تلك المرحلة، أشار الملك إلى أن الأردن سوف يقف إلى جانب العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب^(٥).

- السياسة الأردنية تجاه العراق -

تعرضت العلاقات العراقية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية إلى بعض التراجع بفعل تصاعد الضغوط الأمريكية على الأردن بضرورة إعادة النظر في سياسته الإقليمية والدولية، والعودة إلى العلاقات الوطيدة التي تربطه مع الولايات المتحدة بعد المواقف التي اتخذها الأردن من تلك الحرب التي عدتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق الأمر الذي أدى إلى وقف مساعداتها للأردن حتى يثبت الأردن بأنه يؤدي دوراً فاعلاً وناشطاً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط^(٦).

وعلى هذا الأساس، انتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون أن يعني ذلك تخليه بشكل تام عن العراق لعلمه مسبقاً حاجة كلا الشعبين للعلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية، وهكذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام في وادي عربة عام^(٧). كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق^(٨).

وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران/يونيو ، حين عقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً انتقد فيه نظام الحكم في العراق وسياساته، وذكر أن القيادة العراقية قد ارتكبت أخطاءً كثيرة ودعاها إلى المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب^(٩).



وفي آب/ أغسطس لجأ حسين كامل صهر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى الأردن، وفي خطوة عدها البعض من مؤشرات تخلي الأردن عن سياسته المندفعة تجاه العراق، منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد عدة مؤتمرات صحفية في قصره الملكي، وقد رحبت الإدارة الأمريكية آنذاك بالخطوة الأردنية حيث أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Bill Clinton) - عن إعجابه بالملك حسين وشجاعته بمنح حسين كامل حق اللجوء السياسي، وأكد الرئيس الأمريكي في الوقت ذاته عن استعداد واشنطن لحماية الأردن إذا ما تعرّض أمنه لأي خطر^(١٠).

لم تتدرج انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقباله لحسين كامل ضمن سياسة التخلي التام عن العراق، فقد حاول الأردن بعد منتصف التسعينات من القرن المنصرم إعادة التوازن في علاقاته مع العراق، فعلى سبيل المثال لم يتردد الأردن في إبداء انزعاجه من تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك وليم بييري (William Perry) في نيسان/ ابريل عندما قال: "إن الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من النظام العراقي"^(١١) كما شهدت تلك الحقبة تحركات أردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفيتيش عن أسلحة الدمار الشامل، فخلال شهري نيسان/ ابريل وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام التقى الملك حسين مع الرئيس الأمريكي كلينتون، وخلال اللقاء سعى الحسين إلى محاولة إقناع الرئيس الأمريكي بجدوى تخفيف العقوبات الدولية على العراق لما تركته من آثارٍ سلبية في الأردن^(١٢).

وعلى اثر تعرض العراق لعدة ضربات صاروخية من قبل الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر في إطار العمليات التي سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء) دعا الملك حسين إلى حوار عراقي أمريكي



مشترك لحل المشاكل بينهما وأكد أن أي تغييرٍ لنظام الحكم في العراق إنما هو أمر يقرره الشعب العراقي وحده^(١٣).

وفي شباط / فبراير ، توفي الملك حسين ونودي بابنه عبد الله الثاني ملكاً على البلاد، وكان تولي الأخير العرش الأردني يعني من جملة ما يعنيه وراثته للعديد من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الأزمة العراقية، والتي حاول فيها الملك عبدالله الثاني طيلة الفترة - وهي السنة التي وصلت فيها الأزمة العراقية إلى مرحلة الصدام المسلح، إتباع سياسة توازن ما بين مواقفه الإقليمية والدولية وهي السياسة التي اتبعها والده سلفاً التي اعتمدت أساساً على التوفيق بين مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة وما بين مصالحه مع جاره الشرقي العراق.

- الأردن والحرب الأمريكية على العراق

تعد الحرب الأمريكية على العراق عام ()، أو ما اصطلح على تسميتها بحرب الخليج الثالثة، نقطة تحول في السياسة الأردنية تجاه العراق في تلك الفترة. فقد بدا الخطاب السياسي الأردني أكثر خشونةً تجاه العراق في خطوة فسرها المراقبون على أنها استباق أردني لما ستؤول إليه نتائج الحرب والاستعداد لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق والحصول على ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تلك الحرب.

فبعد أسابيع من قيام الحرب على العراق (في آذار/ مارس)، عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس وزرائها علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان/ ابريل من العام ذاته حضره عدد من رؤساء تحرير وكتاب الصحف الأردنية وعدد من الإعلاميين، أكد أبو الراغب على أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة التي كان يتبعها العراق، على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة ورفضها



التعاون مع المجتمع الدولي وإتباعها سياسة الغموض فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل^(١٤).

وأضاف أبو الراغب قائلاً: "إن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة ليست جديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف، وقد بذل الأردن كل جهد للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال التحدث مع المسؤولين العراقيين وإبلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين هيئة الأمم المتحدة وإظهار المواقف المتشددة تجاههم^(١٥).

وهذا ما أكده أيضاً الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي إن إن (CNN) في نيسان/ أبريل حيث أوضح العاهل الأردني بأنه كان قد التقى بعدد من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ووزير الخارجية ناجي صبري، وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك على أن يكون واضحاً وصريحاً فيما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع منظمة الأمم المتحدة، إلا أن الملك عبد الله شعر من خلال تلك المقابلات بان المسؤولين في العراق لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع منظمة الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة^(١٦).

والحقيقة أن المواقف الأردنية المتشددة تجاه العراق في تلك الفترة جاءت متزامنة مع تقارير نشرت آنذاك في عدة صحف عالمية ومنها صحيفة الأوبزورفر اللندنية تؤكد وجود دور أردني غير مباشر في الحرب على العراق، ويستندون في ذلك على الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب والتي أسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية. وقد وافقت الحكومة الأردنية على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد ()



ميلاً إلى الشرق من العاصمة الأردنية عمان وتقع على الطريق المؤدي إلى بغداد^(١٧).

ويمكن القول بان وجود تلك القوات هو ربما لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي العراقية. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية لهذه التقارير، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب، عاد واعترف بان وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت (Patriot) لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق باتجاه إسرائيل، وقد بين أبو الراغب إن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل المنطقة إلى ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب، موضحاً بان هذه القوات بسيطة العدد وان بقاءها سيكون بصورة مؤقتة. الأمر الآخر الذي دلل ربما على مشاركة أردنية غير مباشرة في الحرب على العراق واستعداد أردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق هو قيام الحكومة الأردنية بطرد المسؤولين والدبلوماسيين العراقيين من الأردن، وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء المسؤولين بخرق المعاهدة الأمنية المتعارف عليها بين الدول وهو الأمر الذي نفتته واستغربت منه الحكومة العراقية^(١٨).

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق في أيار/ مايس باحتلاله وتغيير نظامه السياسي، بدأ الأردن أكثر تفاؤلاً بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي ذلك إن انهيار النظام السياسي في العراق، ومجيء حكومة جديدة موالية ومتعاونة مع الولايات المتحدة يعني من جملة ما يعنيه (حسب الرؤية الأردنية) فتح سوق كبير لإعادة أعمار وتطوير العراق وسيكون الأردن مستفيداً من ذلك وان لم يكن المستفيد الأكبر. وهذا ما عبر عنه صراحةً الملك عبد الله الثاني عندما أشار إلى أن العراق سوف يكون احد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها^(١٩).



ثانيا: نظرة على العلاقات العراقية- الأردنية خلال فترة الاحتلال الأمريكي

بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق وبعد أشهر من الإدارة العسكرية المباشرة، تم تأسيس مجلس حكم انتقالي في العراق في تموز/ يوليو والذي تكون من رؤساء الأحزاب والكتل السياسية في العراق،، وأعزت منظمة الأمم المتحدة وبدعم أمريكي لمندوبها إلى العراق (الأخضر الإبراهيمي)، مهمة اختيار حكومة عراقية تأخذ على عاتقها إدارة البلاد لمرحلة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية، وقد استطاع الإبراهيمي بعد مشاورات عدة مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية في البلاد من اختيار الحكومة المؤقتة في الأول من حزيران/يونيو ، والتي تزعمها إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني والذي كلف باختيار أعضاء حكومته، في حين كانت رئاسة الجمهورية من نصيب الشيخ غازي عجيل الياور احد شيوخ شمر في العراق، وقد رحبت معظم الأطراف الإقليمية والدولية بالحكومة المؤقتة لما اعتقدته تلك الأطراف من إن اختيار الحكومة المؤقتة سوف يفتح الباب أمام العراق نحو استعادة سيادته واستقلاله التام.

ويمكن القول بان الأردن كان أكثر الدول العربية ترحيبا بالحكومة العراقية المؤقتة، حيث ظهرت العشرات من إعلانات التهئة بتلك الحكومة في الصحف الرسمية الأردنية الأمر الذي عده البعض مؤشرا رسميا على رضا وارتياح الأوساط الرسمية الأردنية بالحكومة العراقية الجديدة^(٢٠) ويرى بعض المحللين والمراقبين الأردنيين إن اختيار الحكومة جاء نتيجة اتفاق أردني أمريكي بعد ما أخذت الإدارة الأمريكية تتبنى القرارات والتوجهات المنسجمة مع التوجهات الأردنية، وان واشنطن أخذت تستمع لنصائح الجار الأقرب إلى العراق والأكثر دراية بشؤونه، ويستدلون أصحاب هذا الرأي في رؤيتهم على اللقاء الذي جمع بين العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس الأمريكي جورج بوش في ٦ ايار/ مايو ، حيث أعلن بوش صراحة انه



استمع باهتمام بالغ لنصائح وجهها ملك الأردن بخصوص الثقة ببعض الأشخاص فيما يخص المعادلة العراقية^(٢١).

وفي الثلاثين من كانون الثاني/يناير جرت انتخابات تشريعية في العراق لتشكيل جمعية وطنية تعمل على اختيار حكومة توكل إليها مهمة قيادة دفة الحكم في البلاد لفترة انتقالية، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ () مقعدا مما أهله بالتالي من تشكيل حكومة بالتعاون مع القوائم والكتل السياسية الأخرى التي تفاوتت في الحصول على المقاعد في الجمعية الوطنية العراقية^(٢٢) وقد تباينت ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية بين مؤيد ومتحفظ ورافض لتلك النتائج، وما يهمننا هو الموقف الأردني من نتائج الانتخابات العراقية، فقد أعلن الأردن وعلى لسان الناطقة باسم الحكومة الأردنية آنذاك أسى خضر، ترحيب الأردن بالعملية السياسية التي جرت في العراق وعدتها خطوة على طريق استعادة الأمن والاستقرار، وأكدت الناطقة باسم الحكومة الأردنية، إن أهم مااستتطلبه المرحلة القادمة هو الاتجاه نحو الوحدة الوطنية، فحاجة العراق إلى الاستقرار تتطلب الحفاظ على وحدة ترابه ووحدة أبنائه ليعود العراق كما كان دوما الحاضر الفاعل في الساحة العربية^(٢٣).

وقد تولى رئاسة الحكومة إبراهيم الجعفري الذي شهد فترة حكمه-باستثناء فترة محدودة- على تطور العلاقات العراقية الأردنية في حكومة الجعفري، قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران في أيلول/سبتمبر بزيارة رسمية للعراق وسط ارتياح المسؤولين العراقيين لنتائج الزيارة التي وصف آنذاك بالناجحة والايجابية، حيث علق الجعفري على زيارة بدران قائلا "إن الزيارة تعني الكثير للعراقيين وهي نقطة تحول ورسالة سياسية مهمة وعلى الدول الأخرى حذو الأردن في هذه الخطوة"^(٢٤) من جانبه شدد عدنان بدران على إن بلاده تهتم بأمن العراق واستقراره بقدر اهتمامها بأمنها واستقرارها ضيفا إن الحدود بين العراق والأردن أنموذج يحتذى به، وأكد في مؤتمر



صحفي إن الحكومتين العراقية والأردنية اتفقتا على مشاريع بعيدة المدى كمشروع بناء خط للسكك الحديدية بين بغداد وميناء العقبة الأردني، وبحث كذلك إنشاء طريق آخر للمواصلات باتجاه الأراضي الأردنية جنوبي الموانئ العراقي المطلة على الخليج العربي^(٢٥). وجدد نائب رئيس الوزراء الأردني مروان المعشر على دعم الأردن للعراق مشيراً إلى إن زيارة بدران للعراق كانت الأولى من نوعها لمسئول عربي على مستوى رئيس الوزراء لإظهار مدى مساندة الأردن للعراق ومدى التعاون الذي يبديه الأردن معلناً بان بلاده ستقوم بالمزيد من هذه المبادرات لمواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومة العراقية^(٢٦).

ورداً على زيارة بدران للعراق قام إبراهيم الجعفري في تشرين الأول / أكتوبر بزيارة رسمية للأردن، وقد اهتمت الأوساط الرسمية والإعلامية بالزيارة لاعتبارات سياسية وطائفية، فالجعفري يمثل أكثر ثقلاً فيما يتعلق بالقرار العراقي مقارنة بالطالباني، فضلاً عن انتماء الجعفري للمذهب الذي حذر الملك عبد الله الثاني من انتشاره لأهداف سياسية في المنطقة، وخلال تلك الزيارة التقى الجعفري بالملك عبد الله الثاني الذي أكد له إن سيادة العراق ووحدة أراضيه هي مصلحة أردنية مثلما هي مصلحة عراقية مجدداً وقوف بلاده إلى جانب العراق في سعيه نحو بناء مستقبله، من جانبه أكد الجعفري حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن، مبيناً إن التعاون مع الأردن في جميع المجالات سوف يكون ذات طابع استراتيجي مهم من شأنه أن يشكل انعطافاً في العلاقات العراقية الأردنية^(٢٧) كما أكد رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران إن زيارة الجعفري تأتي رداً على زيارته إلى بغداد لاستكمال البحث في سبل تطوير العلاقات العراقية الأردنية والبحث في الملفات الثنائية بين البلدين وأهمها ملفا النفط والأموال المجمدة^(٢٨) غير إن كلا الملفين وخاصة ملف الأموال العراقية المجمدة في الأردن مازال يشكل عائقاً أمام تطور العلاقات بين البلدين والتي شهدت



صفحة جديدة مع وصول نوري المالكي على رأس السلطة في الحكومة العراقية الجديدة.

فقد جرت في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ، انتخابات تشريعية ثانية لاختيار حكومة دائمة في البلاد، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز ثلاث كتل رئيسة هي كتلة الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق العراقية وقائمة التحالف الوطني الكردستاني، ولأن كتلة الائتلاف العراقي الموحد كانت أكثر الكتل حصولاً على الأصوات فقد أنيطت بها مهمة اختيار رئيس الحكومة، حيث تم اختيار نوري المالكي رئيساً للحكومة العراقية لفترة دائمة تمتد إلى أربع سنوات^(٢٩).

رحب الأردن كالعادة بالعملية السياسية الجديدة في العراق، وبعث الملك عبدالله الثاني برفقة تهنئة إلى نوري المالكي مؤكداً رغبة الأردن الأكيدة في رؤية العراق والشعب العراقي يصلان إلى بر الأمان، كما جدد إليه حرص الأردن على السير قدماً في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق على جميع المستويات^(٣٠).

غير إن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية في عهد المالكي هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة، وقد أسفر هذا التعاون عن مقتل احمد الخلايلة الملقب باسم (الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في العراق في حزيران/ يونيو والذي تعده الحكومة العراقية والقوات الأمريكية المحتلة المسؤول الأول لإعمال العنف في العراق، وقد كشف ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الأردنية عن دور كبير للأردن في عملية مقتل ألزرقاوي من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية حول أماكن تواجده وتقديمها إلى القوات الأمريكية التي قامت بدورها بالإغارة على موقع تواجده في منطقة ههيب التابعة لمدينة ديالى العراقية والتي أدت إلى مقتله في الحال^(٣١).



كانت هذه الحادثة هي السبب في دفع المالكي للقيام بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمان في تموز/ يوليو ، وهي أول زيارة له منذ تسلمه رئاسة الحكومة العراقية، وخلال تلك الزيارة التقى المالكي بالعاهل الأردني عبد الله الثاني الذي أكد له استعداد الأردن مساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها، في حين أكد المالكي من جانبه إن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية وإستراتيجية تمكنها من خدمة الأجيال القادمة^(٣٢).

وردا على زيارة المالكي لعمان، قام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في آب/ أغسطس ، وخلال تلك الزيارة تم الإعلان عن فتح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية^(٣٣) وقد عد المالكي زيارة رئيس الوزراء الأردني خطوة ايجابية تظهر الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، وقد تم الاتفاق كذلك على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين^(٣٤).

وفي سعي الأردن لتوثيق العلاقات الثنائية، زار الملك عبد الله الثاني العراق في آب/ أغسطس وهي أول زيارة لقائد عربي للعراق منذ سقوط النظام العراقي السابق، وقد أكد الملك عبد الله الثاني على إن بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي، وإن توحيد العراقيين بمختلف أطيافهم السياسية سيعمل على رص صفوفهم وترتيب أوضاعهم الداخلية وهو الطريق الوحيد لبناء العراق الموحد^(٣٥).

وخلال الأعوام - استمر تدعيم العلاقات السياسية بين العراق والأردن ضمن أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، مما عكس توجهات مسؤولي البلدين نحو الانتقال بالعلاقات السياسية العراقية-الأردنية إلى



أعلى مراحل تطورها، ولعل تأييد الأردن للاتفاقية الأمنية التي وقعت بها بغداد مع واشنطن للاتفاق على الانسحاب الأمريكي من العراق، يعد مؤشرا قويا على الدعم الأردني للعراق في تلك المرحلة الحرجة من تاريخه وبما يفسر عن رغبة القيادة الأردنية لدعم استقرار العراق وانتقاله إلى مرحلة مابعد الاحتلال وصولا إلى مرحلة إعادة اندماجه بالمجتمع الإقليمي والدولي^(٣٦).

ثالثا : مستقبل العلاقات العراقية الأردنية

- الرؤية العراقية لطبيعة العلاقات مع الأردن

يفرض المتغير الجغرافي ثقلا كبيرا على سياسات الدول، ولهذا المتغير مجاله الحيوي القوي والمباشر الذي استطاع أن يكون احد أدوات السياسة الخارجية ويحدد ماهية العوامل والمؤثرات التي تستطيع أن تملكها الدولة وباتت عنصرا مؤثرا في أنماط سلوكية الدولة وتفكيرها الاستراتيجي لصانع القرار.

إن خيارات العراق السياسية المتاحة للتفاعل مع دول الجوار الجغرافي ومن بينها الأردن بعد انتهاء مرحلة الاحتلال، تمثلت بإعادة النظر في علاقاته مع تلك الدول وإعادة تقويمها بما ينسجم والمصلحة العراقية، وإذا ما تبني العراق لخيارات إستراتيجية في سياسته الخارجية تهدف إلى إعادته إلى موقعه الإقليمي والدولي الذي يستحقه، فيجب أن تكون هذه الإستراتيجية قائمة على مرتكزين أساسيين، الأول: أن يكون المبدأ الأساس لعلاقات العراق الإقليمية ومنها الأردن هو الاستقلال التام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمرتكز الثاني هو قيام العراق بخطوات تعمل على تشجيع الأردن أن يكون حاضرا أكثر في الساحة العراقية، وأن بإمكان العراق في ظل نظامه السياسي الجديد وعلاقاته الإقليمية الجديدة أن يكون عامل توافق ومد جسور للأردن ولكل دول الجوار العربية من الدول التي تعد بنظرهم مصدر قلق كإيران مثلا^(٣٧).



وتسعى السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، خاصة مع الأردن الذي يملك ملفات تؤثر تداعياتها على الوضع العراقي، إذ يسعى صناع القرار العراقي إلى بناء علاقات ومصالح حقيقية مع الجار الغربي كذلك إقامة مشاريع اقتصادية كبرى لتكون هذه المشاريع جزء من منظومة امن البلاد فالمصالح الحيوية بين البلدين تسهم في حل المشاكل التي قد تواجههم مستقبلاً^(٣٨).

فالعراق يريد من الأردن أن يكون عامل استقرار داخل المنظومة العراقية، وان يساهم دائماً في تعزيز ودعم العملية السياسية، ذلك إن القيادة العراقية الجديدة تدرك إن الأردن يستضيف الآلاف العراقيين على أراضيهم بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم لذلك يريد العراق أن يكون التعامل الأردني مع هؤلاء اللاجئين تعاملًا ايجابيًا بعيدًا عن إمكانية استخدامهم كورقة ضغط ومساومة ضده إذا ما أخذنا بالاعتبار إن قسماً من هؤلاء اللاجئين يمثلون رموزاً من المعارضة العراقية وكذلك بعض أفراد النظام العراقي السابق، عليه فان العراق الجديد يريد أن يكون هذا الملف حاضراً في علاقاته مع الأردن بعيداً عن أي مساومة أو ابتزاز سياسي قد يلجأ إليه الأردنيين في علاقاتهم المستقبلية مع العراق^(٣٩).

فضلاً عن ذلك ولأن العراق يرتبط بحدود مشتركة مع الأردن تمتد لمسافة () كم، فان جل ما يريده العراق الجديد من جاره الغربي أن يكون له عوناً في ضبط حدوده وعدم السماح للمتسللين من المسلحين عبور الحدود الأردنية مع العراق للعبث بأمنه واستقراره الداخلي، وفي هذا الملف بالذات يشعر العراق بان عمان خلافاً لسوريا وإيران، قد قامت بواجبها تجاه منع استخدام أراضيها وحدودها من قبل المسلحين على أكمل وجه^(٤٠).

ملف آخر نعتقد بأنه يرتبط بالعلاقات المستقبلية بين العراق والأردن، ويتمثل هذه المرة، بكون الأردن يمكن إن يكون بوابة العراق العربية، فمثلاً بإمكان العراق أن يكون جسراً للتواصل العربي-الإيراني، يستطيع الأردن



أن يقوم بهذا الدور بفضل سياسة الوسطية التي يتبعها وكونه لا يرتبط بأي مشاكل مع أي دولة عربية، أن يكون جسراً وبوابة لتطبيع العلاقات العراقية - العربية أو على الأقل بين العراق وبعض الدول العربية التي مازالت قلقة من الوضع الجديد الذي بات عليه العراق في المرحلة الراهنة كالمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الخليجية والعربية.

وبذلك يستطيع أن يؤسس العراق والأردن لمفهوم جديد من الشراكة الإستراتيجية مع الدول العربية بما يؤمن مصالحهما على حد سواء ويؤدي في النهاية إلى تأسيس نظام امني عربي مشترك يستطيع مجابهة التهديدات الخارجية.

اقتصادياً لا يمكن إغفال هذا العامل في أي إستراتيجية يرسمها العراق تجاه الأردن، ذلك إن التغيرات الهيكلية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وتوازن القوى والامتداد والاتصال والتواصل على الصعيدين التاريخي والجيوسياسي بينهما يتطلب التخطيط والتنسيق المحكم واستحداث وتطوير آليات تكامل اقتصادية غير تقليدية لاحتواء الأزمات القائمة والمحتملة، من الواضح بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول تتجه نحو عقد معاهدات وبروتوكولات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار المناطق والأقاليم الاقتصادية المتجانسة من أجل توحيد سياساتها وتعبئة مواردها المادية والبشرية باتجاه توسيع طاقاتها الاستيعابية وضمان أمن واستقرار نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و لتحقيق النمو المتوازن لا بد من توفير البيئة السياسية الداعمة واتساق ومرونة النظم والقوانين والإجراءات وكفاءة آليات المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والأنشطة التابعة في مجال التنسيق والتنفيذ والمتابعة. فعملية تشييق وتكامل وتوازن المصالح تعتمد بالأساس على اختيار المشاريع ذات الميزة النسبية والقيمة المضافة التي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الكلي والجزئي في كلا القطرين. معنى ذلك أن تجري عملية اختيار المشاريع على أسس معيارية اقتصادية تؤدي إلى



تحفيز المؤسسات الاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية والدولية في المشاركة بالتمويل والاستثمار، ولتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة في إطار بناء علاقات اقتصادية متميزة بين البلدين لا بد من إلقاء بعض الضوء على المؤشرات الرئيسة ذات العلاقة^(٤١).

ففي جانب خطط التنمية يسعى العراق، بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي إلى

- زيادة الإنتاج من النفط والغاز (- مليون/ برميل يوميا) لزيادة العوائد ودعم برامج التنمية والإصلاح.
- تطوير شبكات خطوط التصدير مع دول الجوار لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط والغاز.
- تحديث المصافي وبناء مصافي جديدة.
- تطوير منظومة الطاقة الكهربائية وإشراك القطاع الخاص.
- اعتماد التكنولوجيا والطرق الحديثة في الزراعة والمياه وتكامل السياسة الغذائية والتجارية والصناعية.
- الانفتاح على الدول المجاورة وتطوير المعابر الحدودية^(٤٢)

ولأن العراق لا يزال اقتصاده يعاني من: انعدام الأمن، الفساد المالي والإداري، تردّي حالة البنى التحتية فضلا عن أن الموارد المالية للعراق في السنوات العشرة القادمة لا تكفي إلا لتمويل (%) من المشاريع والبرامج المطلوبة لأعمار العراق لذا فهو بحاجة ماسّة للاستثمارات المحلية والإقليمية، عليه فان العراق ينظر للأردن بأنه قادر على الدخول إلى السوق العراقية وإقامة اقتصاد مترابط ومتين متكامل معه وأن تكون الاستثمارات الأردنية لاعب رئيسي في بناء الاقتصاد العراقي وله الأولوية في العمل والتطوير لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني. كذلك إمكانية إنشاء مشاريع إستراتيجية قادرة على تحريك عوامل الإنتاج ورأس المال بين أجزاء العراق



أولا وبين الأردن (الطرق السريعة، اتصالات أرضية، سكك حديد حديثة، تطوير المنافذ الحدودية والنقل الجوي والمطارات المحلية...) (٤٣). وهذا لا يمكن تنفيذه دون أن تتحقق درجة عالية من الشراكة الإستراتيجية الاقتصادية والتجارية والمالية والخدمية سوف تدعم كلا الأقتصاديين وتعزز من أدوارهما المستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي. ولتحقيق تلك الشراكة، ينبغي توفير البيئة السياسية للأخذ بصيغ متطورة من البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية وإحكام التنسيق بشأنها على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، التوجه نحو " إنشاء مشاريع مشتركة" في مجال الطاقة والكهرباء ومؤسسات المال والتأمين والنقل البري والبحري ومشاريع الإنشاءات الكبيرة والصناعات الغذائية والتصدير وإعادة التصدير ذات المنافع المتبادلة كما يتعين إنشاء وتفصيل "منتدى رجال أعمال عراقي- أردني" تتمتع توصياته بصفة استشارية ملزمة في حدها الأدنى وإنشاء " الهيئة العليا لتوظيف الموارد والاستثمارات" لرعاية وتنظيم وتسهيل إصدار القوانين وتسهيل الإجراءات ومستلزمات التنفيذ والمتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- الرؤية الأردنية لعراق ما بعد الاحتلال

ينظر الأردن في تعامله السياسي مع العراق وفق عوامل أساسية تساهم في قربه أو ابتعاده عن المنظومة العراقية السياسية تحديداً، وهذه العوامل تتمثل في:

أ - عاملي التقارب والتباعد

- العامل الأمريكي

يمثل العامل الأمريكي عاملاً من عوامل التقارب في مستقبل العلاقات العراقية - الأردنية فبعد إتمام الولايات المتحدة إجلاء قواتها القتالية من



العراق نهاية عام ، بدأت واشنطن تبحث مع حلفائها في المنطقة لتدعيم استقرار العراق سياسيا وامنيا، ولعل دول الجوار الإقليمي كانت معنية أكثر من غيرها في التفكير الأمريكي ضمن تلك الأجندة، غير إن تلك الدول ولعوامل عديدة لم تكن على وتيرة واحدة في الاستعداد لإنجاح المشروع الأمريكي في العراق ؛ فتركيا تتظر بامتعاظ وقلق شديدين لأي مستقبل سياسي ينتظر الأكراد، أما سوريا وإيران (المتحالفين) فلديها أصلا علاقات متوترة مع واشنطن وتخشيان من تكرار التجربة العراقية في بلديهما، أما الكويت فعلى الرغم من كونها من أكثر الدول المجاورة ولأسباب معروفة دعما للولايات المتحدة سياسيا وعسكريا في خططها لاحتلال العراق، إلا إن عامل عدم الثقة مازال طاغيا في علاقات الكويت مع أي قيادة عراقية جديدة، فضلا عن الملفات التي مازالت عالقة مع جارها الشمالي وأهمها ملفا الديون والحدود، أما السعودية فأنها تشعر بعدم الارتياح للنظام السياسي المتشكل حديثا في العراق وانتماءاته وولاءاته، وعلى هذا الأساس وفي ظل تلك التصورات، فان الأردن يبقى الطرف الإقليمي الوحيد الذي رأى بان سوف يحظى باستفادة كبيرة إذا ما اصطف خلف الإدارة الأمريكية وسياساتها في العراق، ذلك الاصطفاف الذي سوف يمنح الأردن منافع اقتصادية كبيرة منها المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية، فضلا عن ذلك يصبح الأردن بوابة لإعمال ومشاريع سياسية وتجارية محلية وإقليمية ودولية باتجاه العراق^(٤٤).

أما طبيعة الدور الأردني فيتمثل بتشجيع بعض الأطراف العراقية للدخول في العملية السياسية، كذلك التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة والحكومات المتعاقبة في مواجهة العنف في البلاد، والحقيقة إن الدور الأردني في العراق يراه البعض جزءا من المشروع الذي تسعى الولايات المتحدة في بناءه في الشرق الأوسط من خلال إيجاد بيئة إقليمية جديدة تسمح بدمج إسرائيل في المنطقة، و الأردن مرشح ليؤدي دورا فاعلا



في ذلك المشروع من خلال مساهماته الأمنية في كبح جماح الحركات الإسلامية (الأصولية) وتقديم المعلومات الاستخباراتية المطلوبة أميركيا، كذلك الرغبة في جعل الأردن والعراق وتركيا وإسرائيل نواة للشرق الأوسط الكبير وسوف يزيد ذلك من الوزن السياسي للأردن^(٤٥).

لذلك عمليا يلتقي موقف الأردن بشأن العراق مع المصالح الأميركية إلى حد كبير، وهذا يشكل أساسا قويا والاحتمال ضئيل أن يغير الأردن توجهه بشأن العراق أو أن يسعى إلى الإخلال بالسياسات الأميركية أو العراقية. يقوم الملك عبدالله بإدارة سياسة الأردن بشأن العراق بصورة تدعم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن. ويريد الملك عبدالله أيضا أن يكون لبلده مكانة مميزة في واشنطن، وهذا ما تريده الأخيرة وبغداد أيضا فالكل يشترك في هذه الأهداف ولكل مصلحته التي لا تبتعد كثيرا عن مصلحة الآخر، المهم في النهاية هو إيجاد عراق مستقر خال من العنف مؤثرا وفاعلا في الساحة العربية ومزدهر اقتصاديا بحيث يمكن للأردن الاستفادة من وضع العراق الجديد وهذا ما يفسر لنا أهمية الدور الأردني في عراق ما بعد الحرب والذي يسعى من خلاله الأردن إلى إرضاء القيادة العراقية الجديدة والإدارة الأميركية على حد سواء بحثا عن مصالحه الحيوية من كلا الطرفين، وليكون حسب الرغبة الأميركية نموذجا للإطراف الإقليمية الأخرى للاقتداء به في التعامل والاعتراف بالعراق الجديد وهو ما يفسر لنا كذلك السعي الأردني الحثيث نحو إقامة أفضل العلاقات مع الحكومات العراقية المتعاقبة...

- العامل الإيراني

يمثل العامل الإيراني عاملا من عوامل التباعد في مستقبل العلاقات العراقية-الأردنية، إذ ينظر الأردن بقلق بالغ من ما يسميه (النفوذ الإيراني) المتزايد في العراق، إذ إن تطور العلاقات العراقية-الإيرانية إلى أعلى



مستوياتها، دفع القيادة الأردنية إلى إبداء خشيتها من هذا التقارب، ومن هنا لم يتردد الأردن في التعبير عن تزايد نفوذ إيران في المنظومة السياسية العراقية، وقد عبر عن ذلك صراحة الملك عبد الله الثاني الذي تحدث عن هلال (شيعي) لوصف الوجود الإيراني في العراق والذي (حسب وصفه) يمكن أن يزعزع الاستقرار ويعمل على تغيير موازين القوى في المنطقة^(٤٦). وقد نظرت بعض الأطراف العراقية باستياء بالغ إلى تصريحات الملك عبد الله الثاني وعدوه تدخلا في النسيج الاجتماعي العراقي و عقد البرلمان العراقي جلسة ندد فيه بتصورات الملك عبد الثاني، وعدها تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق، الأمر الذي دفع الملك عبدالله إلى التراجع عن تصريحاته^(٤٧).

ويشعر الأردن بان استمرار النفوذ الإيراني القوي في العراق، قد يؤدي إلى حرب أهلية وفي هذا الصدد يقول " .. إن الحرب الأهلية في العراق هي قاب قوسين وتلوح دائما في الأفق. فإذا انتقلت إلى المرحلة التالية وهي الحرب الأهلية الشاملة عندها سوف تجر إليها دول المنطقة شتينا أم أبينا.."^(٤٨).

أن الأردن يخشى أن يتحول العراق من حليف استراتيجي سياسي أو اقتصادي أو كليهما - كما كان خلال ربع القرن المنصرم - إلى مصدر تهديد لتوازن داخلي دقيق، ولتوازنات إقليمية استراح الأردن إلى وجودها منذ فترة طويلة. ولاشك أن الأردن يرى أن عراقاً متحالفاً مع إيران - وفي الأغلب مع سورية ولبنان - سيجعله في موقف ضعيف، أو ربما الحلقة الأضعف في منطقة الهلال الخصيب التي تضم العراق والشام. ومن شأن هذا، اختلال التوازن القائم وبناء توازن جديد على غير رغبة الأردن الذي نجح منذ تأسيس الإمارة ثم المملكة في البقاء، بل وكان لاعباً أساسياً في تطورات المنطقة، لاسيما في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي^(٤٩).



والتخوف من النفوذ الإيراني في العراق سبب آخر لقلق كبير بالنسبة للأردن: فالقلق يدور حول اتساع نفوذ طهران في المنطقة ويعتبر عاملاً مشتركاً في المملكة الأردنية سواء داخل الدوائر الرسمية أو بين منتقدي الحكومة. ومصدر هذا الخوف يتعلق بالانقسامات بين العرب وإيران وبين السنة والشيعية في المنطقة، ومخاوف الأردن الخاصة بتركز حول الإسلام السياسي، فضلاً عن إيران في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ تحاول تصدير ثورتها الإسلامية، وتقوم بدعم متواصل لمجموعات الرفض الفلسطينية، مثل حماس، وما يشكل ذلك من تحدياً للسلام بين الأردن وإسرائيل^(٥٠).

ب- اثر الانسحاب الأمريكي على مستقبل العلاقات العراقية-الأردنية
يمثل هذا العامل السبب الآخر في تفسير اتجاهات القرب أو البعد الأردني من العراق فع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، يبقى التساؤل المطروح هو ما مدى صمود العلاقات العراقية - الأردنية في ظل الأوراق السياسية المبعثرة بين البلدين والتي تنتظر حلاً ساهم الوجود الأمريكي على أبرزها على مسرح العلاقات السياسية بين البلدين؟
أولى هذه الأوراق قضية الأمن والعنف في العراق ومدى تأثيره على الساحة السياسية في الأردن، فإن من المعروف بان الأمن في العراق مازال يشكل تحدياً كبيراً لصانع القرار في كلا البلدين، خاصة الأردن الذي يفتقر إلى قوة اقتصادية إستراتيجية معرض بصفة خاصة للتأثر بازدياد الفوضى في العراق وعدم الاستقرار والشقاق الطائفي. إذا اتجه العراق نحو حرب أهلية شاملة، فسيشهد الأردن بشكل شبه مؤكد ظهوراً للعنف، من شأن بقاء العنف المتصاعد في البلاد مع ظهور الأقالييم، يخشى الأردن من إن يؤدي ذلك إلى ضعف الرقابة العراقية على الحدود مما يؤدي بالتالي إلى انتقال العنف إلى داخل الأردن، خاصة مع وجود الحركات الإسلامية التي تعتبرها الأردن امتداداً للجماعات المسلحة الموجودة في الداخل العراقي^(٥١).



فالأردن أخذ يخشى من الانفلات الأمني في العراق الذي اتخذ شكلاً وجدت فيه بعض المنظمات المسلحة حرية الحركة فيه، وعليه كان لا بد من الخروج من عنق الزجاجة المتمثلة بمحدودية الإمكانيات للعب دور أكبر في الشأن العراقي. لا يمكن القطع بأن الأردن استطاع الخروج من معضلة محدودية الإمكانيات بصورة مكنته أو تمكنه للعب دور أكبر سواء في تشكيل المعادلة الداخلية العراقية، أو في ضمان أمنه الداخلي والاقتصادي أو السياسي^(٥٢).

ويعتقد الأردن انه مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فانه في ظل استمرار الأوضاع الأمنية المتردية في العراق؛ سيكون أكبر المتضررين في هذا الأمر، فهو على الصعيد الأمني سيكون دولة مجاورة لإقليم (فدرالي) سني تتمتع به التنظيمات المسلحة بمرتفع آمن قد يعمل على تصدير العنف إلى خارج الحدود، خصوصاً أن الأردن شهد تجربة مماثلة (للإرهاب) العابر للحدود والذي تمثل بتفجيرات العقبة وفنادق عمان وكلها جاءت من توجيهات خارجية أو بعبارة أخرى جاءت من مصادر عراقية^(٥٣).

كما يسيطر على التفكير السياسي الأردني بان انسحاب الولايات المتحدة سيترك عراقاً مقسماً إلى ثلاث فدراليات واقعية، وهنا ستبرز عدد من التداعيات على مستوى العلاقات بين الأردن من جهة وبين حكومات هذه الأقاليم. ولعل أهمها ما يتعلق بأثر هذا الأمر على مخاوف الأردن الإقليمية المتمثلة بإعادة إحياء مشاريع سابقة على مستوى إعادة رسم الخريطة الإقليمية في المنطقة، وعلى هذا الأساس سيعتمد كل من العراق والأردن تعميق خصوصاً تلك التي لها علاقة بمصالح عضوية لا يمكن لأحد الأطراف فكها دون شعوره بجسامة الخسارة وراء فك الارتباط معها^(٥٤).

كما أن الأردن القريب للعراق والذي يحتوي تركيبته على قنبلة موقوتة (اللاجئين العراقيين) أكثر الدول الخاسرة إزاء الانسحاب الأمريكي سواء تمثلت الخسارة أمنياً وهو الهاجس الأهم حالياً أو خسارة اقتصادية تتحملة



تبعات نفقة العراقيين المقيمين في المملكة. وإذا أرادت الدولة الأردنية اتخاذ قرار سيادي لا يخلو من مخاوف أمنية بترحيل هؤلاء فإن عليه تحمل نتائج خسارة الاستثمارات الضخمة العراقية العاملة في الأردن والتي بموجبها استطاع الأردن استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين طوال العقدین الفائتين. أي أن الأردن عليه في هذه الحالة اتخاذ قرار خطير ومصيري إزاء التعامل مع العراق أو تحديد شكل وطبيعة محتوى علاقته مع العراق، قرار لا يستطيع فيه الاستمرار بلعبة التوازنات السابقة التي فرضت عليه؛ حيث استطاع بكفاءة الموازنة بين مخاوفه الأمنية وبين تطلعاته (واحتياجاته) الاقتصادية، وعليه حينها اختيار أحدهما أو خلق معادلة توازن جديدة في ظل انعدام شبه كامل للإمكانيات^(٥٥).

وتبعاً لذلك سيكون لموضوع اللاجئين حضوراً قوياً في مستقبل العلاقات العراقية-الأردنية، وإن ما يهم الأردن وبسبب خصوصية الوضع العراقي ليس بعددهم فحسب بل بتركيباتهم الديموغرافية ولأسباب أمنية، ففي السنوات الأخيرة كان الأردن مسرحاً لعدة هجمات شنها مسلحون (سنة) لهم امتدادات في العراق كما ذكرنا سلفاً كما إن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين في الأراضي الأردنية يقدر عددهم بـ (ألف) يمثل ضغطاً هائلاً على موارد الدولة الأردنية المحدودة كالطاقة والمياه، فضلاً ما يمثله هؤلاء اللاجئين من تأثير على سوق العمل وزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الأردن وتشكو بعض الأوساط الرسمية الأردنية من وجود هؤلاء العراقيين لما خلفه وجودهم من مشاكل مع بعض دول العالم بخاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية للعراقيين من خلال جعل الأردن محطة عبور من قبلهم إلى الدول الأخرى وهذا أدى إلى تعقيدات وإشكاليات بالنسبة لتعامل الأردن مع بعض العراقيين وممارساتهم في تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأجنبية أو التوجه إلى تلك الدول دون تأشيرة من الأساس طلباً للجوء السياسي أو الإنساني مما



دفع بالكثير من الدول الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية أثرت بشكل كبير على حركة النقل القادمة من الأردن، وعلى هذا الأساس اخذ الأردن يتعامل مع هذا الملف بجدية كبيرة وأصبح حاضرا في بعض الاجتماعات التي يعقدها مع الجانب العراقي لكن دون التوصل إلى نتائج حاسمة، لذا يعول الأردن كثيرا على إجراءاته للتعامل مع هذا الملف من خلال سياسته الرسمية تجاه العراقيين ومدى تساهلها وتشددتها في تنظيم وجودهم على الأراضي الأردنية ومن خلال إجراءات وزارتي الداخلية والعمل فيما يتعلق بالإقامات وتصاريح العمل الرسمية^(٥٦).

وفي الوقت الذي يتبع فيه الأردن تلك الإجراءات للتعامل مع العراقيين المقيمين في الأراضي الأردنية فإن عينه تبقى دائما على العراق وما يحققه من تطورات يدفع بهؤلاء اللاجئين للعودة إلى وطنهم بعد إن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في تلك البلاد.

عليه وإزاء تلك الاعتبارات ومن أجل لملمة أوراق هذه الملفات وتجميعها بما يسهم في إعادة رسم المصالح المشتركة فان العراق والأردن سوف يسعيان إلى إيجاد إستراتيجية جديدة للمنطقة؛ بحيث يكون للعرب في إطارهم الجماعي أو الفردي دور في هذه الإستراتيجية، ولعل القمة العربية التي عقدت في العراق في آذار سوف تكون محطة جديدة لتشكيل بيئة عراقية - أردنية - عربية مستقرة تعيد رسم الخريطة السياسية للمنطقة باتجاه تعميق اكبر للعلاقات بين تلك الأطراف بما يشكل دعما قويا للعملية السياسية في العراق.



خلاصة واستنتاجات

من خلال استعراض معطيات البحث، ومن خلال تتبع مسار العلاقات العراقية - الأردنية ومستقبلها، كانت السمة البارزة هو التقارب في تلك العلاقات التي استندت على قوة المصالح السياسية والذي دفع تلك العلاقات نحو مزيد من التطور، كما إن البعد الأمريكي كان حاضرا في تلك العلاقات فبعد الانسحاب من العراق رأت الولايات المتحدة بان الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل لدعم العراق الجديد سياسيا واقتصاديا، بما يسهم في إنجاح العملية السياسية في العراق وإنجاح المشروع الديمقراطي الذي تحاول الولايات المتحدة تطبيقه في العراق.

وكان الانسحاب الأمريكي من العراق، قد وضع العلاقات العراقية - الأردنية على مسارات جديدة، توصلنا في نهايتها إلى جملة من الاستنتاجات :

- يؤمن صناع القرار العراقي بأهمية الحضور السياسي الأردني في الساحة العراقية لذا فهو يسعى إلى الاستمرار في التعاطي بإيجابية مع الأردن الذي من الممكن إن يكون حسب الرؤية العراقية البوابة الرئيسية لتطبيع العلاقات العراقية - العربية والعراقية الخليجية بشكل خاص لما يمتاز فيه الأردن من خصوصية التميز في علاقاته العربية فالعاصمة الأردنية عمان تمثل ساحة حراك سياسي دائم، عربياً ودولياً في العموم وعراقياً على وجه التحديد، وهي الأقرب لكل مناطق التوتر والصراع والحدث في الشرق الأوسط.
- يشعر الأردن بان العراق يشكل محورا رئيسا لمصالحه السياسية ونقطة التقاء إستراتيجية مع الولايات المتحدة كما يشكل عمقا اقتصاديا قويا خاصة في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.
- مقابل ذلك يشعر الأردن بان مرحلة الانسحاب قد تحمل معها بروز ملفات خطيرة قد تلقي بظلالها على الأردن مما يؤدي إلى تضيق



هامش حر كته ومنها احتمالية تدهور الوضع الأمني وشيوع الفوضى مما يؤدي إلى مزيد من اللاجئين تنقل كاهل الأردن ذو الموارد المحدودة ماليا واقتصاديا.

Relations, Iraq - Jordan after a U.S. withdrawal from Iraq, Present data and future prospects

Dr. Fawaz Mowafaq Thanoon

*Lecturer, Political & Strategic Dep / Regional Studies Center
/Mosul University*

Abstract

Relations have witnessed Iraqi-Jordanian period of U.S. occupation of Iraq, a remarkable development, contributed to the development of many of the political facts, prompting observers and political analysts to watch Mastúl to those relationships in light of fears of files are political took to emerge with the end of U.S. occupation of Iraq, and these files, security file, which took haunts decision-makers in both countries who seek to transit their relationship towards the further development and cooperation to maintain security and stability, which therefore constitutes a strategic depth for Iraq and Jordan alike ..

الهوامش و المصادر



- () علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن - (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص، .
- () المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج أب -آذار (عمان، ص - .
- () المصدر نفسه، ص .
- () محافظة، المصدر السابق، ص .
- () صحيفة الرأي (عمان) في / / .
- () صحيفة الرأي، في / / .
- () للتعرف على معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، انظر: محافظة، المصدر السابق، ص - .
- () المصدر نفسه، ص .
- () المصدر نفسه، ص .
- () صحيفة الدستور (عمان) في / / .
- () محافظة، المصدر السابق، ص .
- () صحيفة الدستور، في / / .
- () محافظة، المصدر السابق، ص ،
- () فواز موفق ذنون، العلاقات الأردنية - الأمريكية - مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، ع () ، ص .
- () المصدر نفسه، ص
- () وزارة الخارجية الأردنية، مقابلة للملك عبد الله الثاني مع وكالة الأنباء سي إن إن، متاحة على شبكة الانترنت www.mfa.gov
- () صحيفة الاوبزيرف (لندن)، مخططون عسكريون يصلون عمان، نقلا عن موقع www.arabtimes.com
- () ذنون، المصدر السابق، .
- () صحيفة الرأي في / / .
- () طارق ديلواني، "حكومة العراق على هوى الأردن"، إسلام اون لاين، / / .
- () المصدر نفسه. www.islamonline.net/Arabic/news/article.s.htm - / /



- () فواز موفق ذنون، "ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية"،
نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع () آذار ص
() المصدر نفسه، ص
() صحيفة الزمان (لندن)، / / .
() المصدر نفسه.
() صحيفة التآخي (بغداد)، / / .
() صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، / /
() المصدر نفسه.
() للتعرف على تلك الانتخابات، انظر : إبراهيم خليل احمد، الخارطة السياسية العراقية
وانتخابات ، ملاحظات ومؤشرات نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية
(آذار،)، ص
() صحيفة الزمان (لندن) / / .
() صحيفة العرب اليوم (عمان)، / /
() صحيفة الرأي (عمان)، / / .
() صحيفة الصباح (بغداد)، / /
() المصدر نفسه.
() صحيفة العرب (لندن) / / .
() التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان - (عمان،) غير منشور.
() واثق محمد السعدون، العراق والولايات المتحدة ودول الجوار - الأهداف الأمريكية والخيارات
العراقية، نشرة تحليلات إستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع ()
حزيران ، ص
() المصدر نفسه،
() Scott Lasensky "Jordan and Iraq: Between Cooperation and Crisis"
Washington, United States Institute of Peace, , p
() David Pollock, With Neighbors Like These: Iraq and the Arab States
on Its Borders, Washington, the Washington institute for near east
policy, , p .
() كمال القيسي، العلاقات العراقية - الأردنية/ الشراكة الإستراتيجية- الاقتصادية المتاحة
(عمان،) ص



- () المصدر نفسه، ص
- () المصدر نفسه ص
- () Scott Lasensky, "Jordan role in Iraq is modest but positive", The daily star, December .
- () Henry Barkley, Iraq and its neighbors implication for us policy. Available www.usip.org/iraq/neighbors_memo.pdf
- () Robert stalooof, king Abdullah II, Iraq battle grown the west against Iran: [www.washingtoninstitute.org/templateC .php?CID=](http://www.washingtoninstitute.org/templateC.php?CID=)
- () Ibid
- () Pollock, Op. cit. p
- () حسين حامد، العراق والأردن... والمخاض السياسي العسير، متاح على الرابط:
http://www.alrafedein.com/news_view_.html
- () المصدر نفسه.
- () Christopher M. Blanchard, Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy Washington Congressional Research Service . p
- () رائد فوزي احمدود، اثر الانسحاب الأمريكي على الأمن القومي الأردني، (عمان، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (ص، .
- () رائد فوزي احمدود، تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على الأردن، (عمان، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (ص .
- () المصدر نفسه، ص
- () المصدر نفسه، ص
- () عبدالسلام النعيمات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجالية العراقية في الأردن، (عمان، الجمعية العلمية الملكية، (ص .